



تقرير

مارلين خليفة
@marlenekhalife

الديموقراطية التشاركية حقاً للمواطنين التائقين إلى المساهمة في اتخاذ القرارات

دخل مفهوم الديموقراطية التشاركية للمواطنين الى قاموس العمل الوطني، مقوضاً اعتقاداً سائداً بأن الانتخابات وحدها هي الطريق السليم الى الديموقراطية. ليس سهلاً ادماج الديموقراطية التشاركية في مفاهيمنا الحالية، خصوصاً في ظل احزاب سياسية اعتادت احتكار القرار، وبالتالي توجد صعوبة كبرى في معرفة كيفية تحويل الديموقراطية التقليدية وتوأمتها مع الديموقراطية التشاركية واقناع الاحزاب بذلك

الديموقراطية التمثيلية الى الديموقراطية التشاركية؟

يجب التنبه بحسب ما يشرح البروفسور في جامعة ليل ريمي لوفير لـ"الامن العام" الى ان الديموقراطية هي "في الاساس تمثيلية، اذ تبقى الانتخابات اللحظة الاهم في اي مسار ديموقراطي، ولم نعثر لغاية الان عن اي بديل لها. وبالتالي، يتعلق الامر بكيفية تطوير هذه الديموقراطية التمثيلية نحو ديموقراطية اكثر تشاركية".

يقدم لوفير طريقتين: "ان يشارك المواطنون في الانتخابات فيقتنعون، ما يشكل اسهامهم المباشر والرئيسي في الحياة السياسية، بعدها وفي المدة الفاصلة بين الانتخابات التي جرت والاستحقاق المقبل يتاح لهؤلاء ان يكونوا جزءاً من بعض القرارات".

امثلة كثيرة يمكن ادراجها في هذا المجال، مثل "استشارتهم عبر استفتاءات رأي والقيام بورش عمل على الصعيد المحلي تأخذ في الاعتبار ما يحتاجون اليه، وقد يكون بكل بساطة ناد رياضي في منطقتهم، ويمكن استخدام القرعة لاختيار مواطنين يعطون رأيهم في مشروع بناء مصنع على سبيل المثال لا الحصر، وبالتالي يتم الاكثار من اشكال المشاركة في الفترة الفاصلة بين انتخابات واخرى. كذلك يجب اشراك المواطنين في النقاشات التي تحصل بعد الانتخابات وفي القضايا التي سوف تثار في البرلمان مثلاً والتي تناول حياتهم، وما هي امكانات المشاركة واتخاذ القرار".



مدير مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد في جامعة القديس يوسف البروفسور باسكال مونان.

يمكن دور الاحزاب السياسية في انتاج برامج طويلة الامد. لكن السؤال المطروح: كيف يمكن توأمة شرعية الاحزاب مع شرعية مشاركة المواطنين العاديين والسماح لهم بانتاج برامج تخصصهم؟ وهل يمكن ان تكون الهيئات النقابية اجساماً وسيطة؟ يشير مدير مرصد الوظيفة العامة والحكم الرشيد في جامعة القديس يوسف البروفسور باسكال مونان الى "اننا نعيش اليوم ازمة نظام حقيقية تناول مؤسساتنا وهي ازمة ديموقراطية". ويعتبر ان "في هذا الزمن الاستثنائي، وفي هذه المرحلة الانتقالية، حان الوقت للانتقال من مرحلة التشكيك الشعبي الى مشاركة المواطنين

”
مونان: يجب العمل
اكثر من اي وقت مضى
على ردم الهوة بين
المواطنين والحكام



يعطي لوفير مثلاً عن الموازنات التشاركية، مشيراً الى انه "توجد في فرنسا مجموعات تطرح موازناتها على المواطنين ليشاركوا في اتخاذ القرارات، فيقدم المواطنون في المحلة مشاريع ينشرونها على موقع الكتروني خاص، بعدها تعرض المشاريع للاقتراع لاختيار المناسب منها بعد دراسة جدواها وكلفتها، وفي المسار يتم اختيار 15 مشروعاً عبر الموقع، ويمكن



البروفسور في جامعة ليل ريمي لوفير.

في دوائرهم بغية نقل وجهات نظر المواطنين الى البرلمان في اجتماعاته العامة. هكذا تستند الديموقراطية التمثيلية الى اشكال من الديموقراطية التشاركية ويمكن دمج طرق عدة".
كيف يمكن توظيف الديموقراطية التشاركية في محاكاة الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في لبنان في 17 تشرين الاول الماضي، اعتراضاً على السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية؟
يعتبر لوفير "ان اللبنانيين في الظاهر يريدون المشاركة في القرارات، لكنهم لا يزالون في مرحلة ضبابية. انهم مثلاً ينادون بتغيير النظام، لكنهم متشبهون في الوقت

عينه بجماعاتهم التي ينتمون اليها".
ما هو الحل اذن؟

يقول لوفير: "يجب ان يمارس اللبنانيون الضغط على ممثليهم لكي يغيروا سلوكهم، وبالتالي يجب ان ينبثق التغيير من الاشخاص المنتخبين. ان المنتخبين هم من يواجهون عادة استياء المواطنين وعليهم ان يتخذوا قرارات. هنا ينبغي الاشارة الى ان مهمة المواطنين ليست القيام بعمل النواب المنتخبين، لكن يترتب عليهم ان يقترحوا اجراءات معينة من اجل تهدئة المواطنين".

يضيف: "على المواطنين ان ينتفضوا، لكن على الطبقة السياسية في الوقت عينه ان تقترح عليهم حلولاً. من السهل القول للمواطنين ماذا تقترحون علينا؟ لا، هذا ليس مقبولاً. عليكم انتم كنواب منتخبين ان تغيروا في سلوككم وتقدموا حلولاً انقاذية، لانه دوركم وواجبكم".

ويشير لوفير موضوع الفساد الهائل المتفشى في لبنان، لافتاً الى انه "يجب البدء بتأمين استقلالية السلطة القضائية وسلطات التحقيق. يمكن مثلاً استخدام القرعة لاختيار لجنة حكم تراقب المنتخبين. في فرنسا مثلاً لدينا نظام نفرض من خلاله على المنتخبين التصريح عن ممتلكاتهم وبالتالي هنالك سبل عدة، اذ يمكن مثلاً تنظيم استفتاءات شعبية او عقد مشاورات، كما يمكن انشاء هيئة تحكيم من المواطنين".

اين يمكن تطبيق الاختيار عبر القرعة وفي اي سياق؟
يروى لوفير ان "اليونانيين استخدموا هذه الطريقة حين كانوا يبتدعون فكرة الديموقراطية، فعمدوا اليها حيث كان يتم اختيار جميع ممثلي الشعب عبر القرعة وذلك قبل وجود الانتخابات. المنحى الاجباري لهذا الامر هو ان جميع المواطنين يكونون ناخبين ومنتخبين على حد سواء وبالمناوبة. هذا ما يضمن تداول السلطة وتعاقب المنتخبين، وبالطبع لا يمكن نسخ النموذج ◀



CERTIFICATE OF REGISTRATION

This is to certify that

Danash Contracting and Trading Co.

Sit Nafisa Street, Al Tanmia Building, 4th Floor Sidon, Lebanon

operates a

Quality Management System

which complies with the requirements of

ISO 9001:2008

for the following scope of registration

General Contracting & Construction Services.

Certificate No.: CERT-0070158
File No.: 1038413
Issue Date: August 8, 2013

Original Certification Date: September 13, 2004
Current Certification Date: August 7, 2013
Certificate Expiry Date: September 10, 2016

Chris Jouppe

Chris Jouppe
President,
QMI-SAI Canada Limited

Guillaume Gignac

Guillaume Gignac, ing.f
Vice President, Corporate Operations, Accreditation & Quality
QMI-SAI Canada Limited



ISO 9001

Registered by:
SAI Global Certification Services Pty Ltd, 286 Sussex Street, Sydney NSW 2000 Australia with QMI-SAI Canada Limited, 20 Carlson Court, Suite 200,
Toronto, Ontario M9W 7K6 Canada (SAI GLOBAL). This registration is subject to the SAI Global Terms and Conditions for Certification. While all due care
and skill was exercised in carrying out this assessment, SAI Global accepts responsibility only for proven negligence. This certificate remains the property
of SAI Global and must be returned to them upon request.
To verify that this certificate is current, please refer to the SAI Global On-Line Certification Register: www.qmi-saiglobal.com/qmi_companies/



النواب يصوتون بناء على طلب احزابهم على مشاريع لا يفقهون منها شيئا.

منها شيئا، وذلك بناء على طلب احزابهم،
وهؤلاء ليسوا اكفاء في كل القضايا التي
تطرح عليهم.

لدى المواطنين جدارة وكفاية لمعرفة الحياة
اليومية وهذا امر مهم جدا لصناعة القوانين
ملائمة، قبل وضع القوانين من المهم جدا
معرفة كيف يعيش الناس؟ يوجد عدد
كبير من الاشخاص التقنيين والمتخصصين
والاداريين الذين يساعدون النواب على
وضع التشريعات، لكن السياسة هي
خيارات ولا تتعلق بالكفايات الادارية
والتقنية فحسب".

يشير لوفبير في معرض حديثه الى نقطة
مهمة توضح ان اللامركزية الادارية لا
تعني الديمقراطية بالضرورة، ويشرح:
"اذا تم منح صلاحيات للسلطات المحلية،
واذا مارس المنتخبون السلطة من دون
اشراك السكان المحليين، نكون قد منحنا
سلطات للمنتخبين وليس للسكان. وبالتالي
اللامركزية لا تعني الديمقراطية حتما".

مونان: الديمقراطية التشاركية تسمح بفرض مبدأ المساواة والمسؤولية الجماعية

لوفبير: يمكن تطبيق النماذج الحية للمشاركة في لبنان

يقول البروفسور لوفبير: "لا ترتبط
الديموقراطية بالاختصاص والجدارة
فحسب، والا لم نعط حق الانتخاب
للمواطنين اذا لم يكونوا اكفاء للانتخاب؟
هنا ينبغي القول ان النواب غالبا ما
يصوتون على مشاريع كثيرة لا يفقهون

اليوناني على الوضع الحالي. فقد
كانت اليونان في تلك الحقبة مقسمة
الى مجموعة من المدن، بحيث كان
المواطنون فيها يتمتعون بوعي سياسي
متقدم جدا قياسا ببلدان اخرى. يتم
استخدام القرعة في محافل تمثيلية وفي
الجمعيات التشريعية، ويمكن ان يكون
جزء من المنتخبين مختارين عبر القرعة،
وهذا ممكن على الصعيد المحلي
والوطني في آن واحد، اي في البرلمان. هذا
الامر يسهل التطبيق، بحيث يتم اختيار
مواطنين بالقرعة وادراجهم في اللوائح
الانتخابية الوطنية، ويتقاضون رواتب
كما النواب العاديين وتتم مساعدتهم
على التدريب، ويتم انتخابهم على اللوائح
الوطنية فلا يكونون ممثلين لمناطقهم
فحسب. يتم اختيار هؤلاء عبر القرعة،
لادراجهم في اللوائح الانتخابية الوطنية".
هل يمكن اختيار هؤلاء حتى لو لم يكونوا
اساتذة جامعيين او ذوي اختصاص؟